

12 April 2010
Arabic
Original: French

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠

نيويورك، ٣-٢٨ أيار/مايو ٢٠١٠

إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط

ورقة عمل مقدمة من الجزائر

١ - تولي الجزائر أهمية خاصة لتنفيذ القرار المتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط الذي اتخذته مؤتمر استعراض وتمديد المعاهدة لعام ١٩٩٥ موضع تنفيذاً فعالاً. فالجزائر تشير إلى أن اتخاذ هذا القرار الهام اندرج في إطار اتفاق عالمي على تقديم الدول العربية دعماً جماعياً لتمديد المعاهدة لأجل غير مسمى. ويشكّل إنشاء هذه المنطقة في الشرق الأوسط عاملاً أساسياً وضرورياً لتحقيق أمن دول المنطقة واستقرارها فضلاً عن صون السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي.

٢ - والجزائر بوصفها دولة طرفاً في المعاهدة، تتقيد تقيداً تاماً بالتزاماتها كافة. فهي تعتبر أن الانضمام العالمي لهذه المعاهدة، ولا سيما انضمام كل دول منطقة الشرق الأوسط إليها وإخضاع جميع منشآتها النووية لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية من الأمور الأساسية لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية على النحو الذي أقرته الدراسة المتعلقة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط (A/45/435).

٣ - وبالإضافة إلى ذلك، طلب مجلس الأمن صراحة إلى إسرائيل، بموجب أحكام قراره ٤٨٧ (١٩٨١)، أن تُخضع منشآتها النووية لنظام ضمانات الوكالة.

٤ - ويتسم إنشاء هذه المنطقة بطابع حساس. ولذلك فهو موضوع يحظى بمعاملة خاصة من المجتمع الدولي منذ إدراج هذه المسألة في جدول أعمال الجمعية العامة عام ١٩٧٤. وفضلاً عن القرار المحدد الذي اتخذته مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض وتمديد المعاهدة، تشكل هذه المسألة أيضاً موضوع قرار سنوي للجمعية العامة يدعو إلى ضرورة إنشاء هذه المنطقة.



وفي هذا الصدد، تشير الجزائر إلى أن القرار المتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط قد اتخذ في إطار توافق للآراء على الصعيد العالمي يشمل مقررا بشأن تعزيز عملية استعراض المعاهدة ومقررا بشأن المبادئ والأهداف المتعلقة بعدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي، ومقررا بشأن تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى، فضلا عن القرار المتعلق بمنطقة الشرق الأوسط. وقد طلب مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٠ إلى إسرائيل أن تنضم إلى المعاهدة وتخضع منشآتها النووية للضمانات الشاملة للوكالة، تحقيقا لهدف عالمية الانضمام للمعاهدة في منطقة الشرق الأوسط.

٥ - ومن المؤسف أن يتبين أنه بعد مرور خمسة عشر عاما على اتخاذ القرار المتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط، لم يُسجل إحراز أي تقدم في وضعه موضع التنفيذ. فبالرغم من التأييد الذي تحظى به المعاهدة من جميع دول المنطقة وانضمامها إليها، لا يزال هذا الهدف بعيد المنال بسبب رفض إسرائيل الانضمام إلى المعاهدة وإخضاع منشآتها النووية لنظام ضمانات الوكالة، على النحو الذي طلبت إليها الدول الأطراف في مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٠. وهذا التعت في الموقف يهدد بتقويض سلطة المعاهدة ومصادقية عملية الاستعراض بحد ذاتها.

٦ - ويمثل تصريح رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق، المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ بشأن حيازة إسرائيل للأسلحة النووية، مصدر انشغال حقيقي بأمن بلدان المنطقة. وهو تصريح يؤكد أن إسرائيل ما زالت الدولة الوحيدة في المنطقة التي تمتلك ترسانة نووية من دون أن تنضم إلى معاهدة عدم الانتشار، مما لا يخضعها لتدابير الضمانات الشاملة للوكالة.

٧ - وفي هذا السياق، تؤكد الجزائر ضرورة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط دون تأخير. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يؤكد مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ من جديد وبقوة على صحة قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وأن يقر كذلك بالاحتياجات الأمنية لدول المنطقة بهذا الشأن.

٨ - وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان أن تتخذ الدول الأطراف ولا سيما الدول الثلاث الوديفة ومقدمة قرار عام ١٩٩٥، تدابير عملية لدعوة إسرائيل إلى الانضمام إلى المعاهدة بوصفها طرفا غير حائز للسلاح النووي وإخضاع منشآتها النووية لنظام ضمانات الوكالة. وتحقيقا لهذا الهدف، يتعين على المؤتمر الاستعراضي أن يقوم بإنشاء هيئة فرعية لتحديد التدابير الملموسة وجدولا زمنيا محددا بغية ضمان تنفيذ هذا القرار.

- ٩ - وعلاوة على ذلك، فإن الجزائر وغيرها من الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية وحركة بلدان عدم الانحياز قد اتفقوا على عدد معين من المقترحات والتوصيات لتقديمها إلى المؤتمر الاستعراضي ترمي إلى تشجيع إنشاء هذه المنطقة، ومن ضمنها العناصر التالية:
- (أ) إعادة التأكيد على أن وجود الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط يشكل تهديدا للسلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي؛
- (ب) دعوة إسرائيل إلى الانضمام إلى المعاهدة بوصفها طرفا غير حائز للسلاح النووي وإخضاع منشآتها النووية لنظام ضمانات الوكالة؛
- (ج) تجديد التأكيد على الالتزام الذي قطعتة الدول الأطراف في المعاهدة، ولا سيما الدول الثلاث الوديدة، على نفسها بالسعي إلى تطبيق قرار عام ١٩٩٥ والأخذ بتدابير عملية وفعالة قد تشمل ما يلي:
- إعادة التأكيد على الالتزام الذي قطعتة الدول الحائزة للسلاح النووي على نفسها بتطبيق المادة الأولى من المعاهدة بوجه خاص، وذلك بالالتزام بآلا تنقل إلى إسرائيل، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، الأسلحة النووية أو غيرها من الأجهزة المتفجرة النووية
 - التزام الدول الأطراف في المعاهدة بعدم التعاون مع إسرائيل في المجال النووي وبعدم نقل أي معدات أو معلومات أو مواد أو منشآت إليها
 - إنشاء هيئة تُكلف بمتابعة تنفيذ القرار.